

كورونا يهدد مهن الصناعات المنزلية في العراق

تحول فايروس كورونا إلى خطر يدهم حياة المئات من الأسر محدودة الدخل في العراق نظرا إلى شطب إجراءات مكافحة الوباء لمهن الصناعات المنزلية التي تزدهر كثيرا شرق البلاد بفعل صعوبة التنقل بين المدن، الأمر الذي أدى إلى استحالة تسويق المنتجات وإفقاد المحافظة زخمها التجاري بعد أن كانت الصناعة تجارة منظمة إلكترونيا وذات شبكة زبائن قارة.

بفقيرة (بغداد) - هدد فايروس كورونا بشطب مهن الصناعات المنزلية التي تنتعش داخل الأوساط العراقية محدودة الدخل وتمثل شريان حياة العديد من النساء ممن يعشن على صناعة بيع المنتجات الغذائية والكماليات، نظرا إلى غلق منافذ التنقل بين المدن وعزوف المستهلكين عن شراء المنتجات عبر شبكة الإنترنت لصعوبة التنقل إليها واقتنائها فيما بعد.

وتسبب انتشار فايروس كورونا والإجراءات الوقائية التي فرضتها السلطات للوقاية من المرض في انهيار قطاع مهم تعتمد عليه المئات من الأسر في محافظة ديالى شرقي العراق، لتدبير شؤون حياتهم اليومية، وهو قطاع الصناعات المنزلية، أو ما يطلق عليه محليا اسم "مهن المنازل".

ونسبت وكالة شينخوا إلى ياسر حسن، أستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة ديالى، قوله "إن إجراءات حظر التجوال المشدد في محافظة ديالى شرقي العراق والتي اتخذت لمنع تفشي كوفيد - 19 في المحافظة، أدت إلى انهيار قطاع اقتصادي بدأ ينمو في السنوات الأخيرة يطلق عليه الكثيرون هنا (اسم) 'مهن المنازل' وهي مجموعة من الصناعات البسيطة، والتي وفرت فرص عمل للكثير من الأسر وخصوصا النساء الأرامل اللواتي أصبحن دون معيل لأسباب مختلفة".

وأضاف أن "المهن المنزلية قطاع ظهر في السنوات الأخيرة بسبب التدهور

انخفاض قيس، أرملة (45 عاما) تسكن في مدينة بعقوبة مركز المحافظة، "إن فايروس كورونا تسبب في توقف شبه كامل لمهنتي في صناعة الكيك والحلويات العراقية المعروفة وانخفض عملي بنسبة تقارب 95 في المئة"، لافتة إلى أن "مهنتها تنهار أمام عينها الآن".

وقالت انتصار قيس، أرملة (45 عاما) تسكن في مدينة بعقوبة مركز المحافظة، "إن فايروس كورونا تسبب في توقف شبه كامل لمهنتي في صناعة الكيك والحلويات العراقية المعروفة وانخفض عملي بنسبة تقارب 95 في المئة"، لافتة إلى أن "مهنتها تنهار أمام عينها الآن".

تداعيات الإغلاق تدفع مسقط إلى تسريع عودة الأنشطة الاقتصادية

مسقط - سارعت الحكومة العمانية في إعلان خططها لإعادة الحياة إلى الأنشطة الاقتصادية بتشكيل لجنة للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا ووضع الخطوط الكبرى لعملية إنعاش الاقتصاد الذي تضرر بشدة جراء تلاشي عائدات النفط المحسودة في ظل شح مصادر التمويل.

وأعلن السلطان هيثم بن طارق الإعلان عن تشكيل لجنة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة فايروس كورونا. وتأتي هذه المبادرة في وقت تسجل فيه عمان خسائر كبيرة على المستوى الاقتصادي نظرا لتضررها من انهيار أسعار النفط بالتزامن مع نزوة فايروس كورونا وانخفاض الطلب العالم، حيث تعد البلاد منتجا صغيرا نسبيا للنفط مقارنة بجيرانها في منطقة الخليج.

وتراش اللجنة وزير الداخلية حمود بن فيصل البوسعيدي بحيث سيتم تداول العودة سريعا لاستئناف الأنشطة الاقتصادية بهدف ضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي بشكل متسارع.

وتتفاقم أزمات الصناعات المنزلية في العراق نظرا إلى شطب إجراءات مكافحة الوباء لمهن الصناعات المنزلية التي تزدهر كثيرا شرق البلاد بفعل صعوبة التنقل بين المدن، الأمر الذي أدى إلى استحالة تسويق المنتجات وإفقاد المحافظة زخمها التجاري بعد أن كانت الصناعة تجارة منظمة إلكترونيا وذات شبكة زبائن قارة.



مساعي إصلاح الاقتصاد لا تتوقف

تقييد خدمات توصيل المطاعم ينعش مبيعات الدراجات النارية في مصر

تزايد الإقبال على الوجبات السريعة والأدوية يغير قواعد شركات النقل التشاركي



لا غنى عن خدمات التوصيل والاستلام إليه أحمد سعد، وكان يعمل في إحدى الشركات، ثم قام بشراء دراجة نارية مستعملة وحصل بعدها على لقب "طيار"، الذي يطلق على العاملين في مجال توصيل الطلبات.

وقال رئيس شعبة الدراجات النارية والهوائية بغرفة القاهرة التجارية جمال عبدالمعطي، إن جائحة كوفيد - 19 دفعت المطاعم والصيدليات إلى إحلال وتجديد الدراجات النارية التي تمتلكها لتلبية طلبات التوصيل.

محمود صبري
المبيعات انتعشت مع تزايد الطلب على تطبيقات توصيل الطعام

ويتجاوز حجم تجارة الدراجات النارية نحو 40 مليون دولار سنويا، بخلاف الدراجات الفارهة التي يتم استيرادها وفقا لشروط خاصة من الخارج.

ولفت لـ "العرب"، إلى أن القاهرة علقّت استيراد الدراجات النارية منذ 6 أعوام، واعتبرتها من السلع الاستهلاكية، وهو ما أكدته علي حسين، صاحب صيدلية في القاهرة.

وأوضح لـ "العرب"، أنه قام بشراء خمسة دراجات نارية لمواجهة الطلب المتصاعد على شراء الدواء، بعد أن طالت حمى الإفراد وتخزينه شريحة كبيرة من الأقران، خاصة أدوية الفيتامينات والكمادات الطبية.

وأصبح امتلاك دراجة نارية بابا للحصول على الوظائف، وهو ما أشار للحصول على الوظائف، وهو ما أشار

وتتراوح أسعار الدراجات النارية بين 500 دولار وتتراوح لتصل إلى 1500 دولار، فيما تبدأ أسعار الموديلات الفارهة من 6 آلاف دولار، وعليها إقبال من طبقة الأثرياء، وتصل قوتها إلى نحو 1000 سي سي.

ودفع تفاقم أزمة الدراجات النارية غير المرخصة مؤخرا، نائب البرلمان المصري محمد عبدالله زين الدين، ووكيل لجنة النقل، لتقديم طلب إحاطة لوزير النقل والمواصلات، حول انتشارها، والتي تسببت في زيادة جرائم القتل والسرقة بالإكراه وخطف الحقائق والمصوغات الذهبية من السيدات فضلا عن التحرش. وقال النائب في استجوابه، الذي حصلت "العرب" على نسخة منه، إن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن عدد الدراجات النارية المرخصة تصل إلى نحو 2.6 مليون دراجة، فيما أن ضعف هذا الرقم غير مرخص، فضلا عن أن دخول نحو نصف مليون دراجة للبلاد سنويا بطرق غير شرعية، من خلال عمليات تهريب منظمة.

ويسمح قانون المرور المصري في مادته 12 بترخيص الدراجات النارية للاستخدام الخاص أو التجاري لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات بحسب رغبة مالك المركبة ويتم تجديدها بشكل دوري للاطمئنان على سلامتها.

وتمثل تلك الفورة قوة هائلة، حيث يصل عدد الشباب بين سن 18 إلى 29 عاما في مصر نحو 20.2 مليون شخص، فيما كشف جهاز الإحصاء المصري عن ارتفاع إنفاق المصريين على الطعام والشراب إلى 37.1 في المئة من إجمالي الدخل.

وتحتاج فورة الطلب إلى أسطول ضخم من الدراجات النارية، في الوقت الذي تصل فيه فاتورة إنفاق الشباب على الطعام في الفئة العمرية من 18 إلى 29 عاما لنحو 15.5 مليار دولار سنويا، على أساس متوسط إنفاق الفرد على الطعام بنحو 770 دولارا سنويا.

وتسمح السلطات المصرية بتسيير خدمات توصيل الطلبات خلال ساعات الحظر، وهي فرصة أمام الشباب لمحاولة تغيير رتابة فترة الحجر عبر طلب الوجبات السريعة كنوع من التغيير، لكنها حملت فوائد اقتصادية.

وتكشفت بيانات الجمعية المصرية للتأمين الإيجاري عن زيادة في عدد تراخيص الدراجات النارية الجديدة بنحو 40 في المئة في مايو الماضي.

وزادت وتيرة ارتفاع شراء الأدوية من الصيدليات على سوق الدراجات النارية، وهو ما أكدته علي حسين، صاحب صيدلية في القاهرة.

وأوضح لـ "العرب"، أنه قام بشراء خمسة دراجات نارية لمواجهة الطلب المتصاعد على شراء الدواء، بعد أن طالت حمى الإفراد وتخزينه شريحة كبيرة من الأقران، خاصة أدوية الفيتامينات والكمادات الطبية.

وأصبح امتلاك دراجة نارية بابا للحصول على الوظائف، وهو ما أشار للحصول على الوظائف، وهو ما أشار

وتكشفت بيانات الجمعية المصرية للتأمين الإيجاري عن زيادة في عدد تراخيص الدراجات النارية الجديدة بنحو 40 في المئة في مايو الماضي. وزادت وتيرة ارتفاع شراء الأدوية من الصيدليات على سوق الدراجات النارية، وهو ما أكدته علي حسين، صاحب صيدلية في القاهرة.

وأوضح لـ "العرب"، أنه قام بشراء خمسة دراجات نارية لمواجهة الطلب المتصاعد على شراء الدواء، بعد أن طالت حمى الإفراد وتخزينه شريحة كبيرة من الأقران، خاصة أدوية الفيتامينات والكمادات الطبية.

واستغلت شركات النقل التشاركي هذه الأزمات وحولتها إلى فرص استثمارية، وادخلت على تطبيقاتها إمكانية طلب الانتقال بالدراجة النارية، ويتصاعد الطلب عليها بسبب سرعتها، وقدرتها على فك الاشتباكات في أوقات الذروة المرورية.

وأطلقت شركة "أوبر" تطبيق "أوبر إيتس" لطلب الطعام باستخدام الدراجات النارية خلال الفترة الماضية. وتزيد فورة منصات طلب الطعام عبر الإنترنت من استمرار تصاعد الطلب على الدراجات النارية، حيث سبق "أوبر إيتس" منصة "أطلب" وتعد الأقدم في مصر لتوصيل الطعام عبر طلب الوجبات، وكذلك تطبيقات "أكلني" و"المنوز".

وتكشفت عضو شعبة مستوردي الدراجات النارية والهوائية محمود صبري، أن مبيعات الدراجات النارية انتعشت في مصر مع تزايد الطلب على تطبيقات توصيل الطعام والسوبرماركت إلى المنازل.

ودخلت منصات "نون" و"سوق دوت كوم" و"جوميا" و"السباق"، حيث تسمح بالتسوق، وطلب الخضروات والفاكهة والمواد الغذائية وتوصيلها معقمة للمنازل، ما يعزز انتعاش حركة مبيعات الدراجات النارية.

وذكر صبري لـ "العرب"، أن سوق الدراجات النارية شهدت فقرة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، ووصلت مبيعات الدراجات النارية إلى نحو 250 ألف دراجة نارية خلال النصف الأول من العام الجاري.

لجأ الآلاف من المصريين إلى الإقبال على مبيعات الدراجات النارية، لتعويض قصور خدمات التوصيل والاستلام التي كانت تزدهر قبل أزمة الوباء، حيث أحدث ذلك حركة تجارية ما غذى شهية شركات النقل التشاركي لتغيير قواعد العمل واستغلال تنامي الطلب لتنمية العائدات.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - رصدت مؤشرات سوق تجارة الدراجات النارية فورة كبيرة في حركة المبيعات، نتيجة تصاعد الطلب خلال فترة الحجر المنزلي، والتي صاحبها إغلاق المطاعم، وحصر خدماتها على التوصيل للمنازل تحقيقا للتعامل الاجتماعي، ما شجع النقل التشاركي على تعديل خدماتها لتشمل النقل بالدراجات.

وقال صاحب مطعم في مدينة الشيخ زايد يدعى كريم محمود، جنوب غرب القاهرة، أغلقت المطعم الذي أمكه لعدة أيام بعد الإعلان عن تفشي كورونا، في بداية انتشاره بمصر في النصف الأول من شهر مارس الماضي.

وأوضح لـ "العرب"، أنه كان يتلقن اتصالات كثيرة من الزبائن من أجل توصيل طلبات الوجبات الجاهزة، الأمر الذي حفزه على استئناف النشاط ومع زيادة الطلبات قام بإحلال الدراجات النارية المهالكة وشراء أخرى جديدة لمواكبة الطلب الكبير على الوجبات السريعة.

40 في المئة نسبة ارتفاع معدلات الترخيص لامتلاك دراجة نارية لتلبية حاجيات الغذاء والأدوية

وأشار إلى أن معدلات الطلبات كانت تتصاعد ليلا بشكل كبير، خاصة من فئات الشباب، بسبب طول فترة الحجر المنزلي، ما جعله يدخل نظام الطلب الأخير "لاست أوريد" المطبق في المطاعم العالمية لعدم قدرته على مواجهة الطلبات.

وبالتوازي مع زيادة الطلبات، شهدت فقرة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، ووصلت مبيعات الدراجات النارية إلى نحو 250 ألف دراجة نارية خلال النصف الأول من العام الجاري.

مصر تطلق شارة أكبر مصنع لإنتاج الألياف الضوئية بقناة السويس

القاهرة - أطلقت مصر شارة انطلاق أكبر مصنع لإنتاج الألياف الضوئية بالمنطقة العربية والأفريقية في قناة السويس بعد أن وضعت شركة بنية كابيتال التي تحوز الدولة على أسهم فيها، الخطوط الأولى لانطلاق المشروع.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بنية كابيتال المصرية لحللول وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية التكنولوجية، أحمد مكي، إن "الشركة ستستثمر أكثر من مليار جنيه (حوالي 62 مليون دولار) في إنشاء مصنع لإنتاج الألياف الضوئية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. ونسبت رويتز لمكي قوله "إن" المصنع المزمع سيكون الأكبر بالمنطقة العربية والأفريقية وسيقام بالشراكة مع الهيئة العربية للتصنيع لإنتاج أربعة ملايين كيلومتر من الألياف

الضوئية سنويا في البداية". ووفقا لمكي سيكون مصنع بنية للكابلات مملوكة لبنية كابيتال بنسبة 74 في المئة وبنسبة 26 في المئة للهيئة العربية للتصنيع. وبنية كابيتال مملوكة باكثر من 95 في المئة لمستثمرين مصريين بينما تحوز شركة تابعة لوزارة النقل المصرية النسبة الباقية.

وتعود ملكية الهيئة العربية للتصنيع للدولة وتشرف على مصانع تنتج السلع المدنية والمنجيات العسكرية.

ويبلغ رأس المال المرخص لشركة بنية كابيتال مليار جنيه ورأس المال المدفوع 300 مليون جنيه. لكن مكي لم يكشف عن رأسمال بنية للكابلات. وقال "المصنع سيكون بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس على مساحة 50 ألف متر مربع وسيتم إنشاؤه على ثلاث مراحل، أول مرحلة تبلغ تكلفتها الاستثمارية 300 مليون جنيه إجمالي